

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان مقدم من الرابطة الدولية للأسر المتحدة، ومنظمة المساعدة العالمية
للنهوض بالمرأة والطفل والعالمية، ومركز هوارد للأسرة والدين والمجتمع،
ومعهد التضامن الدولي وحقوق الإنسان، المرصد الإقليمي للمرأة في
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمنظمة العالمية للمرأة، وهي
منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020215 020215 14-66289X (A)



بيان

دور المرأة في الأسرة

هناك في جميع أنحاء العالم المزيد من النساء اللائي يتخرجن من الجامعات، في حين يتزوج عدد أقل من النساء. والتعليم المتزايدة للمرأة يحقق العديد من أهداف منهاج عمل بيجين. ولكن، ينبغي أن يكون انخفاض معدلات الزواج مصدر قلق عميق للتنمية الاجتماعية لمجتمعنا في المستقبل. لننظر في القول التالي لريتشارد ويلكتر الوارد في دليل الأمم المتحدة للتفاوض: "يشير ثقل البحوث الديمغرافية في العلوم الاجتماعية إلى أن للزواج فوائد فريدة من نوعها تعود على المرأة والرجل، وكذلك على الأطفال التي ينشأون من الرابطة الزوجية وفي ظلها. والزواج يمنح الأفراد (والمجتمع) فوائد طبيعية وأصيلة. بل إن الوظائف الإنجابية والمعيارية للزواج توفر الأساس الحقيقي للمجتمع المتحضر." (الدور الاجتماعي للزواج والأسرة، الصفحة x).

يتم تشكيل وحدة أسرية جديدة باعتراف الحكومة بزواج شرعي. ويُعترف بالأسرة باعتبارها "الوحدة الأساسية للمجتمع" في كل من الفقرة ٢٩ من منهاج عمل بيجين والفقرة ٦٠ من الدورة الاستثنائية ٢٣ للجمعية العامة (بيجين +٥). وتُعترف كلتا الوثيقتين بأهمية تعزيز الأسرة، وتقر الفقرة ٢٨٥ من منهاج عمل بيجين بالحاجة إلى وضع سياسات وبرامج لمساعدة الأسرة "في أدوارها في ما يتعلق بالدعم والتعليم والرعاية".

ولهذه الوحدة الجديدة للمجتمع القدرة على أن تصبح "قوة متينة للتلاحم الاجتماعي والتكامل" (منهاج العمل ٦٠)، وبالتالي يتم تشجيع الحكومات على "توفير الحماية والدعم الشاملين (منهاج العمل ٢٩) للأسرة، عند تصميم وتنفيذ وتعزيز السياسات والخدمات الملائمة للعائلة (بيكين +٥، ٨٢-د).

الوحدة الأسرية

عند وضع السياسات العامة، يتعين على قادة الحكومات النظر بعناية في الآثار التي تتعرض لها فرادى الوحدات الأسرية الفردية والقدرة على تعزيزها ("احترام الأسرة"، دليل الأمم المتحدة للتفاوض، الصفحة ١).

ويزداد رفاه الأسرة، داخل الأسرة، من خلال "العلاقة المتناغمة بين الرجل والمرأة" و"المساواة في تقاسم مسؤوليات الأسرة" (إعلان بكين ١٥). وتشمل المساواة داخل الأسرة "التوزيع المنصف للأصول الإنتاجية والثروة والفرص والدخل والخدمات" (منهاج عمل ٥٨-ب).

"وينبغي، عند إعداد السياسات العامة، مراعاة "الأمومة والأبوة ودور الوالدين والأوصياء القانونيين في الأسرة وفي تنشئة الأطفال" (منهاج عمل ٦٠). وينبغي إيلاء اعتبار خاص لدور المرأة في الإنجاب عند قيام الحكومات بتيسير "الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة التي تتيح للمرأة احتياز مراحل الحمل والولادة بصورة مأمونة وتوفير أفضل الفرص للزوجين لإنجاب طفلٍ معافٍ" (منهاج العمل ٩٤، ٩٧، وبيجين ٥+ ٧٢-ط) مع "إتاحة الفرصة للمرأة للحصول المباشر على الرعاية الأساسية أثناء الولادة وعلى خدمات رعاية صحية توفرها أعداد كافية من العاملين المجهزين تجهيزاً جيداً." (بيجين ٥+، ٧٢-ب).

وبما أن الأطفال محل ترحيب في هذه الوحدة الأسرية، فإن لكل طفل الحق "منذ مولده في أن يحمل اسماً والحق في اكتساب جنسية وكذلك، قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما" (منهاج العمل ٢٧٤-ب). و"تستلزم تنشئة الأطفال المشاركة في تحمل الوالدين للمسؤولية" (منهاج العمل ٢٩)، في "أدوارهما من حيث الدعم والتوعية والتغذية" (منهاج العمل ٢٨٥-أ).

دور الوالدين

يمكن أن تكون الرعاية الرؤومة التي يقدمها والدان محبان لطفلهما من أكثر المساهمات أهمية نحو بناء عالم يسوده السلام. وتقع مسؤولية تشكيل شخصية مواطني العالم في المستقبل على عاتق الآباء والأمهات في المقام الأول. والوالدان هما أكبر المعنيين برفاه أطفالهم على المدى الطويل. وينبغي لجميع المستويات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية أن تحترم الدور الحيوي للوالدين وتدعمه. ("احترام الآباء والأمهات"، الأمم المتحدة، دليل التفاوض، الصفحة ١٣).

وينبغي للحكومات "تعزيز سياسات وبرامج لدعم الأدوار المتعددة للمرأة في المساهمة في رفاه الأسرة" والاعتراف بأهمية "دور الوالدين والأوصياء القانونيين في تربية الأطفال". وينبغي لهذه البرامج تعزيز "المسؤولية المشتركة للوالدين". (بيجين ٥+، ٨٢-ج).

وينبغي أن تتوفر للمراهقين "مؤازرة الآباء وتوجيههم" كيما يتمكنوا من معالجة الجوانب الجنسية من حياتهم معالجة إيجابية ومسؤولة، مع "مراعاة حقوق الطفل في الوصول إلى المعلومات، وفي السرية والثقة والاحترام والقبول القائم على معرفة الحقائق، فضلاً عن مسؤوليات وحقوق وواجبات الآباء والأوصياء القانونيين في توجيه الطفل وإرشاده، على النحو الملائم وبطريقة تتماشى وقدراته الآخذة في النمو" (بيجين ٥+، ٢٦٧).

وينبغي تشجيع الآباء على "معاملة البنات والبنين بصورة متساوية وضمان تقاسم المسؤوليات بين البنات والبنين داخل الأسرة" (بيجين +٥، ٢٨٥-ج)، و"تشجيع المساواة والتعاون والاحترام المتبادل وتشاطر المسؤوليات بين البنات والبنين من مستوى ما قبل الدراسة فصاعداً، والعمل بوجه خاص على وضع نماذج تدريبية تعليمية تكفل للبنين الحصول على المهارات اللازمة للعناية باحتياجاتهم المتزاوية الذاتية والمشاركة في تحمل المسؤولية عن أسرهم وعن رعاية المعالين" (منهاج العمل ٨٣-ب).

الكرامة والقيمة

ينبغي أن تركز جميع الأعمال التي تقوم بها الحكومات الدولية والوطنية والمحلية، ومختلف وكالات الصحة والتعليم على الاعتراف بكرامة الحياة الإنسانية قاطبة واحترامها - قبل الولادة وبعدها على حد سواء. ("احترام الحياة البشرية" دليل الأمم المتحدة للتفاوض، صفحة ٧)

إن العنف القائم على نوع الجنس "يتنافى مع كرامة الإنسان وقدره ويجب مكافحته والقضاء عليه" (بيجين +٥: ٥٩). ولا بد من تعليم "الفتيات والفتيان والنساء والرجال" "كيفية التواصل دون عنف" (منهاج العمل ١٢٥-ز).

"ولكي تنمي الطفلة كامل إمكاناتها الكامنة فإنها تحتاج إلى الترعير في بيئة تمكينية تُلبّي احتياجاتها الروحية والذهنية والمادية من أجل البقاء والحماية والتنمية وتصور المساواة لها في الحقوق. وإذا كان للنساء أن يصبحن شريكات على قدم المساواة مع الرجال في كل درب من دروب الحياة والتنمية... فقد حان الآن وقت الاعتراف بما للطفلة من كرامة إنسانية ومن قيمة." (منهاج العمل ٣٩)

وبما أن الوالدين يعملون على "تهيئة بيئة مواتية لتوطيد الأسرة،" فإن عليهم "تهيئة تدابير داعمة ووقائية تحمي الطفلة وتحترمها وتنهض بإمكاناتها" و"ضمان تقاسم المسؤوليات بين البنات والبنين داخل الأسرة" (منهاج العمل ٢٨٥-ب، ج).

القيم الدينية

يقر منهاج عمل بيجين بأن "للدين والقيم الروحية والعقيدة دوراً رئيسياً في حياة الملايين من النساء والرجال وفي طريقة عيشتهم وفي طموحاتهم في المستقبل... ويمكن أن يساهم الدين والفكر والضمير والعقيدة في تلبية الاحتياجات المعنوية والأخلاقية والروحية للمرأة والرجل وتحقيق كامل إمكاناتهما في المجتمع." (منهاج العمل ٢٤).

اهيار الأسرة

الزيجات المستقرة تعزز الصحة والسلامة والتقدم الاجتماعي للنساء والرجال والأطفال. أما العلاقات الزوجية غير المستقرة فتعزز الفقر والجريمة والانتهاكات والتفكك الاجتماعي. ويحسن المجتمع صنعا إن هو انتبه إلى أن "الأسرة كمؤسسة موجودة لتوفير الحماية القانونية إلى وحدة الأم/الطفل وضمان انتقال الموارد الاقتصادية الكافية من الوالدين للأطفال لتمكينهم من مواجهة مقتضيات الحياة عند بلوغهم سن الرشد. " (ريتشارد ويلكتر، دليل الأمم المتحدة للتفاوض، الصفحة x).

"إن التفكك الأسري وتحركات السكان بين المناطق الريفية والحضرية داخل البلدان، والهجرة الدولية، والحروب، وعمليات التشريد الداخلي كلها عوامل تساهم في ظهور الأسر التي ترأسها نساء". وقد ساهم اهيار الأسرة في تأنيث الفقر بما أن "الأسر المعيشية التي تتحمل مسؤوليتها النساء هي في الأغلب الأعم من أشد الأسر فقراً بسبب التمييز في الأجر، وأنماط التمييز الوظيفي في سوق العمل، وغير ذلك من الحواجز القائمة على أساس التمييز بين الجنسين" (منهاج العمل ٢٢).

لقد أثبتت الأبحاث بالوثائق أن "البنى الأسرية الطبيعية تُفيد تقريباً كل جانب من جوانب رفاه الأطفال. ويشمل ذلك إتاحة المزيد من الفرص التعليمية وتوفير المزيد من الخدمات الصحية والعاطفية والمادية، كما ينطوي على تقليص فرص تعاطي المخدرات، وخفض معدلات النشاط الجنسي المبكر للفتيات، ومعدلات الانحراف لدى الأولاد. " (كريغ هارت، "مكافحة أسطورة أن الوالدين لا يهتمان"، الزواج والأسر، آب/ أغسطس ٢٠٠٠).

"إن الجهود المبذولة للتقليل من قيمة الأمومة والتقليص والحد من تواصل الوالدين مع الأطفال، والخط من قيمة المعايير الدينية تسفر عنها تكاليف اجتماعية كبيرة ومأساوية" (ريتشارد ويلكتر، دليل الأمم المتحدة للتفاوض، الصفحة x).

الرابطة الدولية للأسر المتحدة

منظمة المساعدة العالمية للنهوض بالمرأة والطفل

مركز هوارد للأسرة والدين والمجتمع

معهد التضامن الدولي وحقوق الإنسان

المرصد الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المنظمة العالمية للمرأة